رأي

في التعاطي مع أزمة مركبة

الأستاذ رشيد أبو ثور

يلاحظ عند انعقاد معظم الندوات التي تجمع المهتمين بإصلاح أحـوال العـالم العربي والإسلامي ، أن المتحدثين غالباً ما يسهبون ويفصلون في تحليل طبيعة الأزمـة وأسبابها وتداعياتها ؛ ولا نجد نفس التفصيل والإسهاب عند الحديث عـن الحلـول والعلاج. فغالباً ما تقف المقترحات والتوصيات بهذا الخصوص عند : " يجب فعـل كذا " ، حيث تطرح عناوين كبرى وعامة ، ولا يرتقي الحديث إلى كيفية تحقيـق هذا الواجب ؛ فلا حديث عن خطة عملية ، ولا عن وسائل ملموسة تضع المتصدي للإصلاح والتغيير مباشرة على سكة الفعل والإنجاز. ولعل هذا القصور يعـود إلى أسباب عدة ، تحتل فيها الطبيعة المعقدة لأزمة العالم العربي والإسلامي موقع الـسبب الرئيسي ؛ فهي أزمة مركبة تتضافر فيها العوامل الداخلية والخارجية ، الثقافية منـها والسياسية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والعرقيـة والمرجعيـة ، بـل وحـتى العسكرية ؛ وبالتالي لا يمكن للحل أن يندرج تحت عنوان لوحده من هذه العناوين ، فلا بد من حل مركب يؤخذ بعين الاعتبار كل أبعاد الأزمـة ، الأساسـية منـها والفرعية ؛ غير أن الصعوبة التصورية والعملية التي يطرحها التركيب ، مـن حيـث تحديد التحدي الأساس ، ثم تحديد موقع وحجم مختلف التحديات الفرعية في معادلة متماسكة، تجعل المتصدي للطرح أميل إلى الوصفات التبسيطية ، كأن يختصر الحلّ في بعده السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي ، إن لم يكتفي عند الاقتـضاء برفع شعارات عامة من قبيل " الإسلام – أو الديمقراطية – هو الحل ".

ثم إن صعوبة الحل المركب تتمثل في كونه يتطلب صياغة وصفة متعددة الأوجه ومحددة "المقادير" بحيث تضع لكل بعد من أبعاد الأزمة ما يستدعيه ، في حجمـــه ، من مخطط تفصيلي يحدد الخطى والوسائل.

ويمكن إجمال العوائق ، إضافة إلى عائق التركيب نفسه ، التي تقـــف في وجـــه النهج التركيبي الذي لا يمكن أن يأتي الحل إلا من خلاله في :

١. القصور المعرفي والفكري الذي يحول دون الإدراك الشمولي للطبيعة المركبة والمعقدة للأزمة؛ وفي حالة إدراك طبيعة الأزمة، يكون العجز عن إبداع إســـتراتيجية النهوض المتكاملة التي تقتضيها طبيعة الأزمة.

٢. الانغلاق الإديولوجي الذي يجعل المتصدي للإصلاح لا يرى التحليـــل ولا الحل! إلا من خلال مقولاته الفكرية ، مستبعداً بالتالي المقاربات الأخرى التي قـــد تكون الأقدر على معالجة جانب من جوانب الأزمة.

٣. انعدام الثقة في النفس والشجاعة الفكرية والسياسية التي تمكن الفاعل والموجه السياسي من تغيير رأيه ، بل وفكره عندما يثبت له الواقع قصور ما كان عليه، كمـــا تمكنه من إبداء المرونة اللازمة عند الاقتضاء بل وتقديم التنـــازلات الـــتي تقتـــضيها الواقعية الإيجابية ، والتي هي عكس الواقعية الاستسلامية. فالأولى تروم الوقوف على أرض واقعية صلبة للانطلاق نحو التغيير ، أما الثانية فتتخذ ذريعة للانحدار في مسلسل للتنازلات لا نهاية له.

ومن الأسباب المخلة بالشجاعة الفكرية والسياسية ، حرص الفاعل الســـياسي على مستقبله السياسي أو موقعه القيادي أكثر من حرصه على مـــصلحة وطنـــه ، وبالتالي لا يجرؤ على اتخاذ قرارات ومواقف قد تلاقي صداً من جمهوره الـــسياسي الذي قد لا يدرك الأبعاد الحقيقية لطرح مركب ، بعيد النظر وعميق الاستشراف.

وتجد الإشارة بأن الخصوم السياسيين الغوغائيين أو المنافسين الوصوليين ، غالباً ما ينتظرون مثل هذه الطروحات المركبة والعميقة لتأليب الجمهور البسيط والسطحي في تفكيره ، على من يدلي بها ، من خلال مقولات اختزالية وشعارات براقة ، قد تصل في بعض الأحيان إلى حد التكفير والتبديع والتخوين. والكل يعلم أن النقد في كل الفنون أسهل بكثير من الإبداع.

ولعل هذا الوضع يطرح مسألة وجود الزعيم الفذّ ذي الشخصية الباهرة الذي باستطاعته اتخاذ قرارات يلزم بها أتباعه ، وإن لم يدركوا أبعادها ، مثل ما حصل مع أبي بكر الصديق ﷺ عندما قرر محاربة الممتنعين من المسلمين أداء الزكاة عقب وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو كما فعل الجنرال دي غول عندما عرض سنة ١٩٥٨م سلام الشجعان على جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وإن كان هذا الأمر يتطلب اتخاذ الإجراءات التربوية والقانونية والعملية التي تحول دون الاستئثار السلبي لمثل هؤلاء الزعماء بالسلطة.

ورغم كل الاعتبارات السالفة الذكر ، تقتضي منهجية البحث التدرج في تحديد التحديات حسب أولويتها حتى لا يضيع البحث بين جدلية التحديات الاستراتيجية الكبرى والشاملة ، والتحديات التفصيلية الصغرى ، أياً كانت حدة هذه الأخيرة وقسوتها. ففي المواقع الخاضعة الاحتلال مثلاً ، يجب أن لا يغيب على مختلف الفاعلين أن التحدي الأكبر يتمثل في مقاومة المحتل ، ويجب أن تكون مقاومته هي الموجه الأساس لأي نوع من أنواع الإصلاح التغيير ؛ وتأتي في الدرجة الموالية القضايا التفصيلية الفرعية ، كقضية المتعاملين مع المحتل ، أو غيرها من القضايا المعيشية أو الثقافية أو السياسية ، والتي يجب أن يصب التعاطي معها في خدمة التحدي الأكبر.

ويجب أن تعتمد منهجية التدرج في تحديد أولوية التحديات في كل المواقع أيـاً كانت طبيعة الأزمة التي تعاني منها ، حتى يتضح ضمن الأبعاد المختلفة لهذه الأزمة ، البعد الأساسي الشامل الذي يجب أن يحكم التعاطي مع الأبعاد التفصيلية أو الجزئيـة الأخرى.

فإذا تقرر مثلاً أن جوهر الأزمة سياسي ، وأن ما دونه فرعي وتفصيلي ، فيجب أن تكون مختلف الساحات الأخرى ، سواء كانت ثقافية أو تربوية أو اقتـصادية في خدمة البعد السياسي ؛ أما إن أفضى التحليل إلى أن جوهر المعضلة ثقافي ، فلا يجب أن يقصى السياسي ولا غيره من ساحة الفعل ، بل يجب إبداع الصيغة التي يكـون فيها البعد السياسي وغيره من الأبعاد خادماً للبعد الثقافي وداعماً له. وكل خلـل في تحديد سلم الأوليات بهذا الشكل ، سيؤدي إلى وضع خطط قاصرة عن تحقيق الهدف المرجو ولو بذل لها من الجهد ما بذل.

وإذا كان المجتمعون في ندوة تروم بلورة مشروع للنهوض بالأمة من كبوتهـا ، غير مدركين – وخاصة إذا تفرقت بهم المشارب – لهذه المعاني وغـير مـستعدين للتعامل بمنهجية صالحة للتعاطي مع أزمة مركبة ومعقدة كالتي يعاني منها العالم العربي والإسلامي ، بل وغيرهما من البلاد المستضعفة ، فسيتعذر عليهم الاهتداء إلى مخطط عملي ينتقل بالمصلحين من الأحاديث الوصفية المجردة إلى البرامج العملية المغيرة.

وخلاصة القول ، إن نجاح عملية التغيير والإصلاح لا يقتضي امـتلاك رؤيـا وإستراتيجية فحسب ، وإنما يقتضي تحويل الأفكار إلى مشاريع وبرامج ملموسـة ، يقوى على تطبيقها العادي من الناس ؛ هذا مع العلم أن عملية التغيير ، عملية جـدّ صعبة ومعقدة ، لا تحسم بالسرعة ولا بالجرعات العنيفة ، بل تقوم بالأساس علـى حسن تحديد وترتيب الأولويات والمراحل والتوازنات.